



جمهوريّة لبنان

وزارة المالية

الوزير

٧١٨ / ص

٢٠٢٠ آذار ١٣

اعلم يتعلّق بـإيرادات رؤوس الأموال المنقوله الأجنبية التي يحصل عليها

الأشخاص الطبيعيون والمعنويون المقيمين في لبنان

حيث ان المادة ٨٢ من قانون ضريبة الدخل تلزم الاشخاص الطبيعيين والمعنويين المقيمين في لبنان الذين يحصلون على ايرادات رؤوس أموال منقوله أجنبية مهما كانت ، اذا حولوا تلك الاموال الى الخارج، او قبضوها في الخارج، اما مباشرة او بالواسطة، ان يصرحوا عن تلك الاموال، قبل اول آذار من كل سنة وان يسددوا الضريبة المتوجبة عليها قبل اول نيسان من كل سنة،

وحيث انه صدر القرار رقم ١/٨٥ تاريخ ٢٠٢٠/٣/٤ الذي مدد مهلة التصريح لغاية ٢٠٢٠/٣/٣١ وحيث ان عدم التزام المكلفين بهذه الموجبات يندرج ضمن مفهوم التهرب الضريبي المنصوص عليه في المادة الاولى من قانون الاجراءات الضريبية ويشكل مخالفه مالية جزائية،

وحيث ان المادة ١٠٦ من قانون الاجراءات الضريبية تنص على ان المخالفات المالية الجزائية تلتحق وفقا لأحكام المرسوم الاشتراطي رقم ١٥٦ تاريخ ١٩٨٣/٩/١٦ وتعديلاته، وتفرض العقوبات المتوجبة عليها من قبل المحاكم بناء على طلب وزارة المالية دون ما حاجة الى سبق اخطار المكاف،

لذلك،

تبه وزارة المالية المكلفين المعنويين، بضرورة الالتزام بالتصريح عن هذه الاموال بموجب النموذج (ثـ/ج) الكترونياً وتسديد الضريبة الناتجة عنها في مهلة أقصاها ٢٠٢٠/٣/٣١، تفادياً لعرضهم للغرامات المنصوص عليها في قانون الاجراءات الضريبية، ولملاحقتهم جزائياً امام المحاكم المختصة.

وزير المالية

د. غازي وزني

